



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/2/Add.1  
14 December 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً  
بالبقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية،  
وكذلك عملاً بالبقرة ١٠ من المقرر ١/م-٥

استعراض التقارير بشأن التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة  
من مناطق غير أفريقيا، بما في ذلك عن النهج القائم على المشاركة  
والخبرة المكتسبة والنتائج المحققة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

استعراض التقارير بشأن التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق غير  
أفريقيا، بما في ذلك عن النهج القائم على المشاركة والخبرة المكتسبة والنتائج المحققة  
في إعداد برامج العمل وتنفيذها

مذكرة من الأمانة

إضافة

موجز توليقي وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة  
من البلدان الآسيوية الأطراف المتأثرة

ملخص

١- اتبعت عملية إعداد السلسلة الثالثة من التقارير الوطنية وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في منطقة آسيا فحجاً يعتمد على المشاركة كما في الماضي. فقدمت بلدان آسيا والمحيط الهادي الأطراف في

الاتفاقية إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر ٣٩٠ تقريراً وطنياً عن تنفيذ الاتفاقية تعكس التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الاتفاقية. وتشتمل هذه الوثيقة على موجز تولى على وعلى تحليل أولي للتقارير الوطنية المقدمة خلال دورة الإبلاغ الثالثة.

٢- وبعد مرور عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أكدت معظم بلدان آسيا والمحيط الهادي الأطراف في الاتفاقية مجدداً تصميمها على معالجة مشاكل تدهور الأراضي والتصحر كما ينم عن ذلك ما تبذله تلك البلدان من جهود لوضع أطر تخطيط وتنفيذ استراتيجيات للحد من التصحر وتدهور الأراضي. وازداد تعزيز هذه الجهود بإدراج استراتيجيات مكافحة التصحر في السياق الأوسع للتنمية المستدامة - أي إنشاء روابط مع الميثاق العالمي المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومع ورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية الوطنية المتصلة، على الخصوص، بالتخفيف من وطأة الفقر والأخذ باللامركزية وتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

٣- ويدل التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في منطقة آسيا على أنه بالرغم من كون عدة بلدان قد حصلت على التصديق على برامج العمل الوطنية الخاصة بها منذ سنوات عديدة، فإن الصعوبات المتعلقة بالبرمجة والتنفيذ ما تزال قائمة. والحوافز التي تعوق التقدم هي نفسها التي أبلغت بها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعات سابقة: فالصعوبات التي تعترض تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برامج العمل الوطنية ونقص القدرات لدى المؤسسات وعدم تزامن الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة هي بعض من الأسباب المذكورة وراء تبعثر الجهود. وتعميم برامج العمل الوطنية وإدماجها في عملية إنمائية لم يجدي نفعاً في واقع الأمر في تأكيد أهمية تلك البرامج وبالتالي في تنفيذها. وما تزال الأولويات المبينة الواردة في تلك البرامج تفتقر إلى التمويل. وأعطى إدراج التصحر وتدهور الأراضي ضمن مجموعة أنشطة مرفق البيئة العالمية دفعا للهدف العالمي المتمثل في مكافحة التصحر. غير أن المشاكل التي تعوق التمويل في تنفيذ برامج العمل الوطنية تبقى مثبطة للهمم. لذا، ينبغي تقديم المزيد من الدعم للبلدان النامية المتأثرة في منطقة آسيا الأطراف في الاتفاقية في تنفيذ برامج عملها الوطنية عن طريق استعراض السياسات والنظم والإجراءات المتبعة حالياً التي من شأنها أن تيسر الحصول على الأموال الإنمائية بما فيها أموال مرفق البيئة العالمية. فنقص التمويل هو العقبة الرئيسة التي تعوق الترويج لبرامج العمل الوطنية على نطاق أوسع وتنفيذها بصورة فعلية.

٤- إلا أن قدرات المجتمعات تنامي تدريجياً على المستوى المحلي. ويجب أن يستمر هذا التنامي حتى يساعد مباشرةً المجتمعات المحلية، وهي صاحبة المصلحة المباشرة في الاتفاقية، في ترشيد إدارة الموارد الطبيعية.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	١٣-١ ..... نظرة عامة على التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة.....
٦	٥٥-١٤ ..... عرض توليفي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية.....
٦	ألف -العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي .....
٧	٢٠-١٤ ..... باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية.....
٩	٢٥-٢١ ..... جيم -تعبئة وتنسيق الموارد المحلية والدولية بما في ذلك إبرام اتفاقات شراكة
٩	٣٣-٢٦ ..... دال - الروابط وأوجه التآزر مع اتفاقيات أخرى مكرسة للبيئة ومع
١٠	٣٧-٣٤ ..... استراتيجيات تنمية وطنية عند الاقتضاء.....
١١	هـ - إدارة استخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات، إدارة
١١	٣٩-٣٨ ..... مستدامة في المناطق المتأثرة.....
١٢	٤٢-٤٠ ..... واو - تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي في المزارع ....
١٢	٤٣ ..... زاي -تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.....
١٣	هـ -التدابير الرامية إلى استصلاح الأراضي المتدهورة وإنشاء نظم الإنذار
١٣	٤٨-٤٤ ..... المبكر للتخفيف من آثار الجفاف.....
١٣	٥٣-٤٩ ..... طاء - رصد وتقييم الجفاف والتصحر.....
١٤	ياء - إمكانية حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيات وعلى
١٤	٥٥-٥٤ ..... المعارف والدراية الفنية الملائمة.....
١٥	٦٩-٥٦ ..... ثالثاً - الدروس المستفادة.....
١٥	٦٥-٥٦ ..... ألف -الدروس المستفادة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية....
١٧	٦٩-٦٦ ..... باء - الدروس المستفادة من نظام الإبلاغ.....
١٧	٧٠ ..... رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات.....

## أولاً - نظرة عامة على التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة

١ - نظراً للتنوع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والجغرافي الذي يميز منطقة آسيا، فإن السياق العام لمناقشة التصحر داخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد اتسع أيضاً ليشمل مختلف مظاهر تدهور الأراضي. وبالرغم من كون التصحر يمثلهما بيئياً كبيراً يُساور الأطراف في المنطقة الكائنة في مناطق قاحلة وشبه قاحلة وجافة دون الرطوبة، خاصة بلدان آسيا الوسطى وغرب آسيا وأجزاء من جنوب آسيا وشمال شرق آسيا، فإن الجفاف وتدهور الأراضي (إزالة الأحراج وتدهور الأراضي بسبب الفيضانات وتآكل التربة والمياه وتحويل الأراضي بسبب التوسع العمراني) هي الأخرى قضايا بارزة في المناطق الاستوائية الرطبة وفي البلدان ذات الأنظمة الإيكولوجية الجبلية الهشة وفي البلدان الجزرية الصغيرة النامية لا سيما في جنوب شرق آسيا وأجزاء من جنوب آسيا ومن المحيط الهادي. وقد أدى التنوع الذي تتسم به المنطقة أيضاً إلى اتخاذ تدابير مختلفة لمعالجة مشاكل التصحر والجفاف وتدهور الأراضي مثلما جاء في تقاريرها الوطنية وفي برامج عملها الوطنية.

٢ - وقد حققت البلدان الأطراف من منطقة آسيا والمحيط الهادي في الواقع بفضل جهودها الراهنة مكاسب إيجابية على تواصلها. والتقدم المحرز ليس كافياً لإبراز الاتجاهات غير أن عدداً من مبادرات الحد من التصحر التي جرى تنفيذها تستحق كل التقدير لأنها أسفرت عن نتائج مشجعة بل ملهمة أحياناً. ولكن التحديات الماثلة أمام العديد من المبادرات في تكثيف ومضاعفة الجهود الناجحة تبقى كبيرة مما يجد من الآثار التي يجتمل أن تثمر عنها التدخلات.

٣ - ويبدو أن الجهود المبذولة ضمن سياق إعداد برنامج العمل الوطني لم تساعد دوماً في خلق الزخم الكافي لمضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي بالرغم من القدر العالي من الحماس الذي يبديه من يبذلون تلك الجهود. ومن أسباب ذلك، محدودية الفرص المتاحة من حيث الدعم الخارجي لتنفيذ برنامج العمل الوطني. ومما لا يقل أهمية عن ذلك ما تبديه عملية وضع برنامج العمل الوطني من التغيرات الداخلية الواجب إجراؤها لتحسين فعالية الاستراتيجيات الموضوعة لمكافحة تدهور الأراضي.

٤ - وقد تطلب إدماج عملية وضع برنامج العمل الوطني في التخطيط الاقتصادي الكلي مجهوداً كبيراً. فمعظم البلدان قد صاغت استراتيجيات تنموية وأطر عمل تخطيطية تضع الحد من تدهور الأراضي والتصحر في السياق الأوسع للتنمية المستدامة التي تم التعهد بتحقيقها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢. وقد شجعت اتفاقية مكافحة التصحر بشدة الأطراف على دعم هذه العملية التي تتلخص في إنشاء روابط متينة مع ما يرمج من الأهداف القطرية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتجاوب مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من استراتيجيات التنمية القطرية. وتتفاوت استجابات البلدان الأطراف في آسيا والمحيط الهادي تفاوتاً شديداً يعزى إلى حد كبير إلى قدرة المؤسسات على حشد الدعم لهذه الجهود. وقد نجحت بعض الأطراف في الربط بين برامج عملها الوطنية وبين الأهداف الإنمائية للألفية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها. بينما ما تزال أطراف أخرى في طور إنشاء تلك الروابط.

٥ - غير أنه قد يكون من الآثار غير المقصودة لعملية التعميم تقويض عملية وضع برنامج العمل الوطني. إذ تشير بعض التقارير ضمناً إلى أن العملية قد تحولت بالأحرى، في حضم إدماج برامج العمل الوطنية، إلى أداة مساعدة لاستراتيجيات التنمية الوطنية وبينما تتوافق برامج العمل الوطنية مع أهداف ورقات استراتيجيات الحد

من الفقر وغيرها من أطر العمل الأوسع نطاقاً، فإن تمويل تنفيذ أولويات برامج العمل الوطنية تنفيذاً فعلياً قد ظل عصبياً على التحقيق. وبالتالي، فإن الأموال الضرورية لدعم برامج العمل الوطنية لم تكن في المتناول وهذا أمر يتعارض مع روح وقصد الاتفاقية الرامية إلى إعطاء الأهمية لصياغة برامج العمل الوطنية.

٦- ووفق التصور الموضوع، فإن إنشاء هيئات التنسيق الوطنية ومراكز الاتصال الوطنية ربما يكون قد وفر، من نواح عديدة، سبيلاً لمعالجة مسائل التنفيذ المتعلقة ببرامج العمل الوطني. وبالرغم من إنشاء تلك الهيئات في بعض البلدان، فإن مشاكل التنفيذ الفعلي لبرامج العمل الوطنية ما تزال قائمة. وفي بعض البلدان، ما تزال الآليات والترتيبات المتعلقة بالتنسيق مختلف السياسات القطاعية غير كافية. وقد جاء على لسان بعض البلدان أن هيئات التنسيق الوطنية فيها تعمل من أجل إنجاز غرض معين دون أن تكون متيقنة من الولاية المحددة الموكلة إليها على المدى البعيد. وقلة فقط هي البلدان التي استطاعت توفير آليات عملية تسترشد بها السياسات على الصعيد الوطني وتبين الأهداف المتوخاة من التدابير المتخذة على الصعيد المحلي.

٧- ونظراً لجميع الصعوبات التي اعترضت هيئات التنسيق الوطنية ومراكز الاتصال الوطنية، فإن ما بذلته تلك الهيئات من جهود في سبيل التمسك الشديد بالوظائف المقترحة في الاتفاقية يستحق الاعتراف التام. وبالمثل فإن هيئات التنسيق الوطنية ومراكز الاتصال الوطنية قد بذلت، ضمن سياق البنية السياسية والاجتماعية للأطراف، جهوداً تستحق الثناء من أجل أن تكون شاملة قدر الإمكان، ففتحت باب المشاركة أمام الأطراف المعنية المهمة من قبيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني ككل حتى تضمن تنفيذ برامج العمل الوطنية تنفيذاً فعلياً.

٨- وتبين التقارير أن الأطراف ما فتئت تنخرط في مشاريع عديدة تتناول مسائل الحد من التصحر وتدهور الأراضي بدعم مالي من وكالات مانحة خارجية وبموارد تمت تعبئتها محلياً. ويتسم نطاق المشاريع ومداهما بالاتساع والتنوع إذ يشملان التدخلات التي تتناول إصلاحات السياسات في قطاعات حيوية مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية (الغابات والزراعة والمياه والبيئة)، وتطوير القدرة المؤسسية والأبحاث والتطوير والاستثمارات المباشرة في المناطق المحلية. وتتباين طبيعة المشاريع إذ إن بعضها خاص بالمنطقة التي تُنشأ فيها وهي تتوخى هدفاً واحداً يمثل في استصلاح الموارد الطبيعية (مشاريع التحريج وإعادة التحريج وإدارة المراعي)؛ بينما يندرج في البعض الآخر العديد من أصحاب المصالح له أهداف عدة (إدارة مستجمعات المياه وتحسين الإنتاج الزراعي واستصلاح الموارد الطبيعية بواسطة المحافظة على التنوع البيولوجي). وقد أفادت بعض الأطراف أن التدخلات المرسومة تقع ضمن نطاق برنامج العمل الوطني وضمن الإطار الخاص باتفاقية مكافحة التصحر غير أن معظمها بين أن المشاريع المراد تنفيذها لا تقع تحت إدارة برنامج العمل الوطني وإنما في إطار العمل العام للتنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية الوطنية. وتتناول بعض المشاريع أيضاً تحسين الحكامة عن طريق الأخذ باللامركزية التي تشرك في التنفيذ المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

٩- وتسعى بعض الدول جاهدة، بمساعدة مؤسسات مانحة، إلى وضع استراتيجيات قائمة على "التآزر" للحفاظ على التنوع البيولوجي ولمكافحة تدهور الأراضي. وبالمثل فقد كانت هناك حتى عهد قريب مبادرات تربط بين تدهور الأراضي ضمن إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بالخصوص، وبين تنفيذ بروتوكول كيوتو في سياق آلية التنمية النظيفة.

١٠ - وفي السلسلة الراهنة من التقارير، يبرز دور مرفق البيئة العالمية بشكل كبير. فمع إدراج التصحر وتدهور الأراضي في مجموعة أنشطة مرفق البيئة العالمية تحت عنوان البرنامج العملي ١٥ (ب ع ١٥)، زاد اهتمام الأطراف كثيراً بالانضمام إلى الآلية. وضمن سياق البرنامج العملي ١٥ أصبحت إدارة الأراضي بأسلوب مستدام البرنامج الجامع للاتفاقية. ورغم أن تشكيل مجموعة الأنشطة تم حديثاً، فإن انضمام الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية لاقى نجاحاً نسبياً حيث يواجه العديد من الأطراف عقبات إجرائية وأخرى تتصل بالسياسة العامة في الانضمام إلى الآلية.

١١ - وقد كانت الأطراف مدركة دوماً للدور القيم الذي يؤديه مجتمع العلماء والأكاديميون في الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. ويحق لمجتمع العلماء وأكاديميين الفخر، رغم القيود المزمّنة على الميزانية والقدرات التقنية المحدودة التي تعمل في ظلها مؤسستهم، بكون هذه المجموعات ما تزال ناشطة في توفير الدعم التقني والعلمي لصناع القرار وللمنفذين وللمجتمعات المحلية على المستوى الميداني عن طريق توفير المعلومات ذات الصلة للمستعملين وتوثيق المعارف المتعلقة بالحد من التصحر ووقف تدهور الأراضي.

١٢ - وقد أدت تنمية القدرات والنُهُج القائمة على المشاركة دوراً رئيسياً في التقدم الذي تحرزه البلدان حالياً سعياً منها للتقيد بأحكام الاتفاقية. ومنذ البدء في عملية برنامج العمل الوطني في عدد من البلدان الأطراف، بدأ بناء القدرات يحقق المستوى الأدنى اللازم والكافي لدعم العملية. ومن الجوانب الهامة في مبادرات بناء القدرات أنها لا تفيد المؤسسات الوطنية فحسب وإنما تفيد أيضاً، وذاك أهم، الهيئات على المستوى المحلي من مجتمعات محلية ومنظمات غير حكومية وأصحاب مصلحة بعينهم كالنساء والجماعات المهمشة والشباب الذين صاروا من المدافعين عن عملية برنامج العمل الوطني.

١٣ - وتعطي الموجزات القطرية المقدمة من أكثر من نصف الأطراف معلومات هامة بشأن المؤشرات الفيزيائية الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية للبلدان. وهذا تطور محلّ ترحيب ولكنه من الواضح أيضاً أن نوعية البيانات بحاجة إلى المزيد من التحسين مما يبرز ضرورة تحسين أنظمة الرصد الخاصة بالتصحر وتدهور الأراضي. فالبيانات الواردة في التقارير بشأن المؤشرات الفيزيائية الأحيائية للتصحر والجفاف شحيحة بينما البيانات الاقتصادية - الاجتماعية غزيرة جداً. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى موازنة التقارير الموجزة التي ينبغي أن تربط بين البيانات الاقتصادية وبين التغييرات الفيزيائية الأحيائية. وعن طريق هذه العلاقة وحدها يستطيع المرء جمع المزيد من المعلومات الحيوية التي من شأنها أن تفيد صناع القرار ومؤتمر الأطراف.

## ثانياً - عرض توليفي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية

ألف - العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية  
ومنظمات المجتمع المحلي

١٤ - يؤكد هذا التقرير مجدداً على ما للنُهُج القائمة على المشاركة من أهمية حيوية بوصفها عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف الاتفاقية. وتتبع الأطراف المبدأ من خلال المشاركة في حوار متواصل بين مختلف المشاركين ومن خلال تبادل المعلومات والمعارف ودعم الشراكة وتضافر الجهود التي تُبذل على مختلف المستويات.

١٥- ويتوقف إلى حد كبير مستوى مشاركة العناصر الفاعلة من المجتمع المدني في إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها على سجل أدائها كمنظمة وعلى قدرتها على التعبير عن همومها في هذا الصدد. وتشير التقارير إلى ضعف مشاركة بعض فئات العناصر الفاعلة كالنساء والرعاة ومنظمات المجتمع المحلي والشباب. وفي المقابل، اعتُبرت مساهمة المنظمات غير الحكومية كبيرة في بلدان عديدة.

١٦- وقد سلط الضوء على الأهمية التي توليها البلدان لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية ضمن إطار تنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي هذا السياق، نُظمت حلقات عمل ومنتديات ومبادرات أخرى لتنمية القدرات بغرض تحسين مستوى المعارف الفنية لدى أصحاب المصلحة خلق الإحساس لديهم بملكيتهم لبرامج العمل الموضوعية.

١٧- كما أن معظم التقارير شددت على الجهود المبذولة في مجال الإعلام والتوعية عن طريق استعمال وسائل الإعلام والمنتديات والمؤتمرات وحلقات العمل على مستويات مختلفة (المستوى دون الإقليمي والوطني والمحلي). والملاحظ على الخصوص زيادة المشاركة المحلية في عملية اتفاقية مكافحة التصحر نتيجة للأنشطة الإعلامية والتوعوية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على الصعيد المحلي.

١٨- ولم يرد ذكر مشاركة القطاع الخاص في التقارير إلا لماماً ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أنه لا يزال يُنظر إلى المناطق القاحلة وشبه القاحلة على أنها مناطق غير كاسية بما فيه الكفاية بالنسبة للقطاع الخاص لكي يستثمر فيها. وأفادت بلدان قليلة بأنها دعت القطاع الخاص إلى المشاركة في مناقشات برنامج العمل الوطني. غير أنه ليس ثمة ما يبيّن مدى التزام القطاع الخاص بالمشاركة في عمليتي صياغة وتنفيذ البرنامج المذكور.

١٩- وقد أقرت معظم الأطراف بالدور الحاسم الذي يؤديه مجتمع العلماء والأكاديميون في الجهد المبذول لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي. فقد تمكن عدد كبير من البلدان من تعبئة الدعم النشط لهذا القطاع عن طريق البرامج البحثية والدراسات التقنية الجارية وعن طريق جمع المعلومات والمعارف (بما في ذلك المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية) بشأن التكنولوجيات المناسبة لوقف التصحر وتدهور الأراضي وعن طريق توثيق الممارسات الفضلى. هذا بالرغم من أن العديد من المؤسسات العلمية والأكاديمية تواجه هي الأخرى قيوداً مزمنة على ميزانيتها وإمكاناتها تحد من قدراتها على القيام بولاياتها بصورة فعالة. وعلى الرغم من محدودية التمويل، فإن هناك وعياً بكون أنشطة البحث في إدارة الغابات والحفاظة على التربة والمياه والممارسات الزراعية المناسبة في الأراضي الجافة والمناطق المتدهورة تساهم بشكل كبير في الجهد المتواصل لمكافحة التصحر. وقد كرر معظم الأطراف نداء كانوا قد أطلقوه سابقاً بتقديم المزيد من المساعدة في تعزيز جدول أعمالهم البحثي لمكافحة التصحر.

٢٠- ومع أن التقارير الحالية تتضمن معلومات بشأن مستوى مشاركة المجتمع المدني في عملية اتفاقية مكافحة التصحر، إلا أنها لا تعطي معلومات دقيقة عن التهج التي تضمن انخراط المجتمع المدني على نحو جيد وتكفل أيضاً استدامة مشاركته في العملية.

#### باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٢١- خلال المؤتمر الأول لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، أُشير إلى أن جميع الأطراف تقريباً قد أنشأت هيئات التنسيق الوطنية الخاصة بها. ومنذ ذلك الحين، بينت بعض الأطراف أنها رفعت هيئات التنسيق الوطنية لديها إلى

مستويات إدارة أعلى وفي ذلك دليل على درجة التزام حكوماتها بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وقال عدد من البلدان إن هيئات التنسيق الوطنية الخاصة بها قد ألحقت بمكتب رئيس الوزراء لديها. بينما وسعت بلدان أطراف أخرى العضوية في هيئة التنسيق الوطني لتشمل وزارات وقطاعات أخرى يرى أنها حيوية في تنفيذ برامج عملها الوطنية. وقام بلد من تلك البلدان بإدراج القطاع المصرفي والمالي لضمان أخذ سياسات الإقراض المصرفية احتياجات القطاعات المتأثرة في الحسبان. وقال بلد طرف آخر إن هيئة التنسيق الوطنية فيه قد أدمجت في مبادرة دون إقليمية لمعالجة مسألة إدارة الأراضي. وقال طرف آخر إن البنية الحالية لهيئة التنسيق فيه هي قيد الاستعراض وإنه تم الحصول على دعم مؤسسة مانحة سيقوي هيئة التنسيق الوطنية ويرفعها إلى مستوى أعلى من مستويات صنع القرار.

٢٢- وما انفكت بعض البلدان تقيّم وتعيد تشكيل بنية هيئات التنسيق الوطنية لديها. ومعظم هيئات التنسيق الوطنية التي احتفظت بترتيبها الأصلي ألحقت بوزارة أو إدارة معينة مكلفة بالتنفيذ (كالبيئة أو الزراعة أو المياه). وبالرغم من أن الأطراف لم تأت على ذكر أية مشاكل في التنسيق ضمن مثل هذا الترتيب فإن أولويات الوكالة القطاعية المضيفة في هذه الحالات تتمتع في التنفيذ من الأنشطة ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني.

٢٣- ويشهد التمويل المتوفر لعمل هيئات التنسيق الوطنية تفاوتاً كبيراً. فقد قالت بعض الأطراف إن مخصصات منفصلة ومحددة قد حُددت لدعم عمل الهيئة. بينما قالت أطراف أخرى إن أموال التشغيل تؤخذ من مخصصات الميزانية الممنوحة للوزارات المعنية المكلفة بالتنفيذ. وأشار أحد الأطراف إلى أن هيئة التنسيق الوطنية ومركز الاتصال لديه يتبعان وزارة واحدة مكلفة بالتنفيذ وأن تمويلهما يعتمد على ما يكون باستطاعة الوكالة المكلفة بالتنفيذ تخصيصه لدعم عمل الهيئة. وقالت بعض الأطراف إن أموالاً إضافية قد توفرت من بلدان ومؤسسات مانحة أجنبية لدعم هيئة التنسيق.

٢٤- وقد سبق أن أفادت جميع الأطراف تقريباً أن قوانين مناسبة تتعلق بالموارد الطبيعية وإدارة الأراضي قد وُضعت. وأغلب هذه القوانين والأطر التشريعية (التي تتناول حيازة الأراضي واستعمال الأراضي والزراعة والرعي والغابات واستعمال المياه والحفاظ عليها وحماية البيئة وإدارة البيئة وتقييم الآثار البيئية والتعدين والموارد المعدنية والتقسيم إلى مناطق والنمو العمراني، إلخ.) كانت قد سُنت قبل إبرام الاتفاقية. وأبلغت أطراف بأن بعض القوانين سُنت مؤخراً لكن سنّها لم يكن بالضرورة نتيجة للاتفاقية. وبينت بعض الأطراف أيضاً أنها تقوم حالياً باستعراض الأطر التشريعية الحالية لديها بغية جعلها تتواءم مع الوضع الحالي بشكل أفضل. وكشفت أطراف عديدة عن ثغرات في تشريعاتها السارية حالياً وهي تقرر بضرورة مراجعتها لدعم مفعولها. من ناحية أخرى، أبلغ طرفان أنهما لم يقوما بعد بوضع الإطار المؤسسي والتشريعي المناسب من أجل التنمية الاقتصادية والمستدامة، على إثر التسوية الأخيرة التي تمت لصراعات سياسية شهدتها خلال العقد الماضي.

٢٥- ثم إن الفكرة الرئيسية السائدة حالياً لدى الأطراف التي تنزع إلى انتهاج المزيد من اللامركزية أوجدت زحماً يدفع إلى المزيد من إشراك الحكومات والمجتمعات المحلية مما يدعم ما تنادي به الاتفاقية من إنشاء بيئة تمكن من توسيع نطاق المشاركة. ويمكن النظر إلى هذا التوجه بإيجابية خاصة في ظل التقدم في تنفيذ برامج العمل الوطنية الذي سيتحقق مستقبلاً.



جيم - تعبئة وتنسيق الموارد المحلية والدولية بما في ذلك إبرام اتفاقات شراكة

٢٦- في جميع التقارير تقريباً، عبرت الأطراف من المنطقة مجدداً عن حاجتها إلى تعبئة الموارد المناسبة والكافية لدعم عمليات صياغة وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وقد شرعت بالفعل معظم البلدان التي فرغت من إعداد برنامج العمل الوطني في بلورة علاقات شراكة والبحث عن موارد مالية خاصة من الشركاء الدوليين المانحين للمعونة لكن كانت النتائج متباينة ولم تحصل في أغلب الأحيان إلا على قدر قليل من المساعدة التقنية والدعم المالي. وإن بعض الأطراف، ومنها بخاصة الدول الجزرية النامية الصغيرة الكائنة في المحيط الهادي، اعتمدت وما زالت تعتمد بصورة جوهرية على المعونة المقدمة لها لدعم عملية التنمية الوطنية فيها.

٢٧- وبالرغم من أن هذه هي الخطوات المتوقعة اتخاذها بعد الانتهاء من وضع برنامج العمل الوطني، فإن الجهود التي بذلت لم تسفر عن احتلال برنامج العمل الوطني مكانة أبرز في عملية التنمية ككل. وفي بعض الحالات، تمثل الأثر غير المتوقع لإدماج برامج العمل الوطنية في استراتيجيات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة في زيادة التشديد على أهمية برنامج العمل الوطني باعتباره أساساً لبرمجة وتعبئة الموارد ودعم التوجه القطاعي للمساعدة الممنوحة للأطراف عوض ذلك. ومع أن هذا النهج ليس مذكوراً صراحة في التقارير، فإنه يتجلى في أنماط وأنواع المشاريع (وبالتحديد المشاريع التي تتطلب استثمارات هائلة) التي تمت الموافقة على تمويلها. ويلاحظ أحد التقارير أيضاً تفضيل الوكالات المانحة للبرامج والمشاريع التي ساعدت في تطويرها عوض المشاريع التي حددت أولويتها في إطار برنامج العمل الوطني.

٢٨- وجاء ذكر الدعم الذي توفره الآلية العالمية في العديد من التقارير بوصفه أداة في تنشيط عمليات وضع برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي وبرنامج العمل الإقليمي. وأتت التقارير على ذكر الآلية العالمية بوصفها تقدم موارد، ولو كانت محدودة لتغطية نفقات تنظيم المشاورات وحلقات العمل والمؤتمرات ولأجل زيادة الوعي بالاتفاقية. وأفادت تقارير بأن منطقة آسيا الوسطى قد استفادت من مشاورة عُقدت مع عدة مانحين تطورت إلى خطة تمويل واسعة النطاق تحظى بدعم مرفق البيئة العالمية. ومع أنه لم يجر بعد تقييم لتنفيذ مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي، فإن مناطق دون إقليمية أخرى ومعظم بلدان آسيا والمحيط الهادي قد حظيت باهتمام أقل فيما يتعلق بمبادرات بناء علاقات شراكة على الصعيدين الإقليمي و/أو دون الإقليمي.

٢٩- ولقد أصبحت إدارة الأراضي إدارة مستدامة، ضمن سياق البرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمية، البرنامج الجامع فيما يتعلق بالاتفاقية. وتتفاوت المساعدة التي تطلبها الأطراف تفاوتاً كبيراً؛ فبعضها قدم مشاريع إلى كتلة صندوق إنماء المشاريع - ألف وبعضها قدم أيضاً مقترحات ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفئة المشاريع الكاملة. وقد استطاعت بعض الأطراف الاستفادة من أموال مرفق البيئة العالمية في دعم مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالاتفاقية. كما تمكنت بلدان عدة من الحصول على دعم مرفق البيئة العالمية في تنفيذ مبادرات إقليمية ودون إقليمية ترمي إلى معالجة تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة. وأفاد أحد الأطراف أنه أكمل للتو وضع الترتيبات لقيام شراكة فُطرية رائدة. وأفادت بلدان عديدة بأنها أعدت مقترحات مشاريع قائمة بذاتها تتعلق بتدهور الأراضي. ولم يجر بعد تقييم تلك المشاريع.

٣٠- وعلى الرغم من أن مجموعة مشاريع مرفق البيئة العالمية لم تحدّد إلا مؤخرًا، فإن نجاح الأطراف في الوصول إلى المرفق كان متفاوتًا. إذ يتعين على الأطراف، لكي تحصل على تمويل من الصندوق، أن تضع مقترحات مشاريع تتبع الخطوط التوجيهية الصارمة والصيغ التي أصدرها مرفق البيئة العالمية لجميع أنواع المشاريع (صندوق إنماء المشاريع - ألف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكاملة) ولكن عديدة هي الأطراف التي لا تملك القدرة على القيام بذلك. ومما يزيد هذا الأمر تعقيدًا وجوب موافقة مركز الاتصال الخاص بمرفق البيئة العالمية على مقترحات المشاريع وضرورة جذب انتباه الوكالات المكلفة بالتنفيذ إلى تقديم المقترحات إلى مرفق البيئة العالمية. ومن شأن الحوار مع الوكالات المكلفة بالتنفيذ التابعة للمرفق أن توضح الإجراءات المتبعة في مرفق البيئة العالمية وتيسر بلورة المشاريع على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى الإقليمي. وما تستغرقه الإجراءات المتعلقة بمقترحات المشاريع من وقت طويل يُفقد الأطراف اهتمامها بالسعي وراء تنفيذ مبادرات قابلة للتطبيق تكون أهلاً للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية.

٣١- وعلاوة على دعم مرفق البيئة العالمية، استطاعت معظم بلدان المنطقة الحصول على مساعدة دولية لدعم مشاريع مكافحة تدهور الأراضي رغم أن ذلك لم يكن من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بشكل صريح. ولم تكن معظم المشاريع الممولة مدرجة بالضرورة في برامج العمل الوطنية لكنها حُددت في إطار الأفكار الرئيسة ذات الأولوية القطرية بالنسبة للبلدان. وقد حصلت أغلب تلك المشاريع على الدعم في إطار برامج ثنائية تتناول إنماء قدرة المؤسسات (تتراوح بين زيادة القدرة على تقوية القدرات على صياغة السياسات وبين استثمارات في تحسين القدرات على الرصد والتقييم)، وتقديم الدعم المباشر للمبادرات المحلية وتعزيز القدرات البحثية. وتحصل المشاريع والبرامج التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة (مثل التحريج وإعادة التحريج واستصلاح مستجمعات المياه والإنتاج الزراعي المستدام وإدارة المراعي) على الدعم من وكالات التمويل المتعددة الأطراف.

٣٢- ويبحث بعض الأطراف من المنطقة ترتيبات إقامة شراكة أخرى من أجل تعبئة الموارد لدعم برامج العمل خاصة تلك التي يكون للقطاع الخاص دور فيها. ورغم ما يبدو لهذا النهج من إمكانيات كبيرة، فإن التقارير لا تقدم معلومات كافية ومؤشرات مناسبة تدل على الكيفية التي ستقيس بها البلدان بالفعل التقدم المحرز بفضل هذا الترتيب.

٣٣- كما يلاحظ أن بعض الأطراف في المنطقة قد اجتهدت في تعبئة الموارد المحلية دعماً لتنفيذ برنامج العمل الوطني. وقد تقصى أحد الأطراف إمكانية إنشاء صناديق ائتمانية وفرض ضرائب لجمع أموال كافية لدعم الحد من التصحر وتلافي تدهور الأراضي. وينبغي أن ينتبه الشركاء من مانحي المساعدات إلى هذا التعبير عن الالتزام عندما يمنحون دعمهم إلى الأطراف.

#### دال - الروابط وأوجه التآزر مع اتفاقيات أخرى مكرسة للبيئة ومع

##### استراتيجيات تنمية وطنية عند الاقتضاء

٣٤- أشارت أطراف عديدة إلى الجهود التي بذلت للمواءمة بين استراتيجياتها للحد من التصحر وتدهور الأراضي وبين الجهد الرامي إلى تحقيق التنمية الوطنية وجدول أعمال القرن ٢١ واستراتيجيات التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>

لا سيما وأنه طُلب من البلدان، عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في عام ٢٠٠٢ أن تجدد التزامها بالسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥- ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يقر بالتآزر بين برامج العمل الوطنية وبين استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر (حسب التعريف الوارد في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر). وهناك بلدان عديدة من المنطقة أشارت مراراً في تقاريرها إلى إدماج هذه النهج الاستراتيجية مشيرة عرضاً إلى زيادة فرص تمويل برامج العمل الوطنية أو دون أن تشير إليها بتاتاً.

٣٦- وهناك مبرر قوي لمنح برامج العمل الوطنية المكانة البارزة التي تستحقها عن طريق الرفع من شأن الوثيقة باعتبارها أساساً تستند إليه قرارات البرمجة وبالتالي جهود تعبئة الموارد. وتتحول معظم البلدان باتجاه إدماج برامج العمل الوطنية في جدول أعمالها في التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما تسعى إليه من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تنصهر تماماً في هذه الاستراتيجيات - بل ينبغي أن تُعتبر جهوداً مكملية لخلق تآزر بين اتجاهات التنمية خاصة في المجالات التي يكون فيها التصحر وتدهور الأراضي مصدر قلق كبير.

٣٧- وما تزال بعض التقارير تعترف بالروابط القوية بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقيتي ريو الآخرين وبكون التنسيق في تنفيذهما أمر حيوي لتحقيق بالفعل التنمية المستدامة. وقد دفع هذا الاعتراف إلى اتخاذ إجراءات لنفعليل التآزر بين الاتفاقيات على صعيد السياسة العامة وميدانياً. ولقي الدعم الذي قدمه مرفق البيئة العالمية لإجراء تقييم ذاتي للقدرة الوطنية الترحيب من عدة أطراف. هذا التقييم الذاتي، الرامي إلى تحديد مستوى قدرة الأطراف على كفالة تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث تنفيذاً فعلياً، دعم جهود المؤسسات المشاركة للتعاون فيما بينها. وبغض النظر عما قدمه التقييم الذاتي للقدرة الوطنية من دعم للحلقات الدراسية وحلقات العمل، فإنه ساعد المؤسسات على تحديد المجالات ذات الأولوية لإنماء القدرة وفي الوقت ذاته مختلف الاستراتيجيات الوطنية المعدة للتقيد بالاتفاقيات (أي برنامج العمل الاستراتيجي الوطني من أجل التنوع البيولوجي وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وبرامج التكيف الوطنية للعمل بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ).

هاء - إدارة استخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات،

#### إدارة مستدامة في المناطق المتأثرة

٣٨- من التطورات البيئية الناجمة عن إدراج مرفق البيئة العالمية تدهور الأراضي ضمن مجالات أنشطته زيادة عدد الأطراف التي أعادت توجيه استراتيجياتها بما يتماشى مع برامج إدارة الأراضي على نحو مستدام. وأفادت معظم بلدان المنطقة بأنها وضعت مقترحات مشاريع ضمن نطاق إدارة الأراضي على نحو مستدام. وترمي أغلب التدخلات إلى معالجة الممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي المفرط وتدهور المراعي وإزالة الأحراج. ويشمل نطاق المساعدات المحدد أيضاً التنمية بسائر أطيافها من تعزيز أطر العمل التشريعية القائمة التي تحكم استخدام الموارد الطبيعية وإنماء قدرات المؤسسات على تنفيذ المبادرات المتعلقة بإدارة الأراضي واستخدامها على نحو فعال ومستدام إلى مشاريع محددة تستصلح المناطق المتدهورة بصورة مباشرة. ومكونات التدخلات بدورها واسعة النطاق وتشمل تحسين الإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية المهمشة والحفاظ على التربة عن طريق تطبيق ممارسات

حماية التربة من التعرية والحفاظ على المياه عن طريق الاستعمال الفعال للري وجمع مياه الأمطار على نطاق واسع واستصلاح الأحراج وزراعة أحزمة الحماية لمقاومة العواصف الترابية والرملية.

٣٩ - وقد جاء في بعض التقارير أيضاً أن التحضر من خلال امتداد المناطق الحضرية إلى المناطق الزراعية هو أيضاً عامل من العوامل التي تسهم في تدهور الأراضي. وجاء في بعض التقارير الواردة من البلدان الجزرية الصغيرة النامية أن الأنشطة العمرانية قد خلفت طائفة متنوعة من المشاكل البيئية كالنفايات الصلبة وتحويل مناطق زراعية محدودة وتدمير مناطق ساحلية وكل هذه المشاكل تهدد منظومات إيكولوجية هشة بالفعل.

#### واو - تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي في المزارع

٤٠ - تعي الأطراف في المنطقة وعياً تاماً حجم مشاكل تدهور الأراضي خاصة في المناطق الزراعية وفي مناطق الرعي. ونظراً لأن هذه المسألة تقع في صميم جهود التخفيف من الفقر في المناطق الريفية المهمشة، فقد بدأ كثيرون يتخذون تدابير لتبديد هذا القلق. وهناك تطور مكمل آخر يؤثر في الوضع ويتمثل في الإصلاح الاقتصادي المتواصل المفضي إلى نظم اقتصادية موجهة أكثر من ذي قبل نحو السوق تنتهجها أطراف عدة.

٤١ - والإصلاحات التي تم اعتمادها تتراوح بين التغييرات البنوية الكبرى في السياسات في مجال الزراعة وحياسة الأراضي وتشجيع التجارة الزراعية وبين تصميم مبادرات لمشاريع محددة تتناول مشاكل الزراعة والمراعي. وكانت الغاية من المبادرة، على وجه التحديد، تشجيع استخدام وإدارة المراعي على نحو مستدام بما في ذلك تشجيع موارد العيش المضمونة في قطاع الرعي وتربية المواشي وتقديم الدعم من خلال برامج الأبحاث في طرق تربية المواشي الفعالة وتقديم مجموعة متوازنة من الحوافز والمثبطات الرامية إلى خفض عدد الرعاة في المراعي.

٤٢ - وقد تم تحديد نظام حياسة الأراضي بوصفه مسألة حاسمة في استراتيجية مكافحة التصحر في المناطق الزراعية برمتها لأنه يقر بملكية المجتمعات المحلية للأراضي. وجاء في عدد من التقارير أن المضي في إصلاحات حياسة الأراضي سيحسن بشكل كبير الإنتاج الزراعي في تلك المناطق. وقد حاولت بعض الأطراف أن تتيح مشاركة القطاع الخاص في البرامج متى كانت تلك المشاركة مناسبة.

#### زاي - تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٣ - قليلة جداً هي التقارير التي تم فيها الربط بين مبادرات الحد من التصحر وبين تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وبالرغم من أن بعض البلدان قد حددت الطاقة الجديدة والمتجددة بوصفها من الشواغل الرئيسية في جهودها من أجل التنمية، لم تحدد علاقة مباشرة بشكل واضح بين برنامج العمل الوطني وتطوير مصادر الطاقة. هذا مابين تماماً لما يحدث في منطقة أفريقيا حيث تشكل الطاقة الجديدة والمتجددة شاغلاً رئيسياً وحيث يتم إبراز أهميتها كأحد المجالات المواضيعية للتعاون الإقليمي. وربما سيكون على الأطراف من منطقة آسيا أن تتخذ الخطوات الضرورية لإيلاء اهتمام خاص لهذا الجانب في الجولة المقبلة من عملية الإبلاغ أو ل طرح هذا الشاغل على الصعيد الإقليمي.

## حاء - التدابير الرامية إلى استصلاح الأراضي المتدهورة وإنشاء نظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف

٤٤ - إن بعض الجوانب التي يتطرق إليها هذا الجزء عولجت سابقاً، وبالتحديد في الأجزاء ثلثاً - هاء وثلثاً - واو وثلثاً - زاي أعلاه. ومع ذلك، تعددت أساليب تناول هذا الموضوع في التقارير القطرية وهو أمر متوقع بالنظر إلى الظروف السائدة في بلدان المنطقة. ولا تقدم بعض التقارير معلومات كافية عن هذه المسألة، بينما تعرض تقارير أخرى مناقشات مفصلة تتناول مختلف التدابير التي تم اتخاذها. وعلى العموم، يغطي هذا الجزء نواحي عديدة تشمل الإجراءات التشريعية التي اتخذت وبلورة وتنفيذ مشاريع بعينها في قطاعات حيوية تتعلق بمكافحة التصحر وإنشاء نظم لتشجيع التدابير التي ستوقف زحف التصحر وتخفف آثار الجفاف.

٤٥ - ومن أهم المبادرات التي تناولتها التقارير وتردد ذكرها أكثر من غيرها إعادة التحريج واستصلاح الأراضي المتدهورة والمحافظة على التربة وحماية السهول وإنشاء أحزمة الحماية في المناطق المعرضة لهبوب الرياح والحراجه الزراعية وتحسين الأراضي الرعوية وإدارة الكوارث والغاية المشتركة بين جميع هذه المبادرات هي إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

٤٦ - وأمام ندرة الموارد المائية، وضعت بلدان عديدة استراتيجيات لحفظ المياه الجوفية التي يكثر عليها الطلب بسبب سرعة التوسع العمراني وتنامي الأنشطة الزراعية. وقد طبقت عدة بلدان أطراف تقنيات لجمع المياه وعمدت إلى بناء آبار التسرب وإلى وضع فرشاة واقية لاستبقاء المياه في المناطق المزروعة.

٤٧ - وهناك جهود ترمي إلى الربط بين مبادرات مكافحة تدهور الأراضي والبحث عن أنواع بديلة من الطاقة. فما انفك نطاق الحراجه الزراعية والمزارع الحرجية التي يشكل الخروج محصولها الرئيس يتسع بغرض زيادة فرص استعمال الوقود الأحيائي كمصدر طاقة بديل. وأفاد أحد البلدان بأن تشجيع استعمال أنواع الوقود البديلة يأتي على رأس جدول أعماله من أجل الحيلولة دون استمرار تدهور الأراضي.

٤٨ - وقد حاولت بعض التقارير استجلاء إمكانية الربط بين ما اتخذته من تدابير وبين آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو عن طريق دعم مبادرات إعادة التحريج والحراجه الزراعية والمحافظة على المياه.

## طاء - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٤٩ - من بين الأهداف الرئيسية المتوخاة من برنامج العمل الوطني ترسيخ الإجراءات والنظم التي تستطيع رصد التغيرات الطارئة على الأوضاع المادية في المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي. وقد أدرك معظم الأطراف في المنطقة منذ زمن طويل أهمية نظم الرصد والتقييم في مساعدة صناع القرار والمجتمعات المحلية على اختيار التدابير المناسبة لتفادي الآثار التي يُحتمل أن يخلفها الجفاف وآثار التصحر وتدهور الأراضي على المدى البعيد.

٥٠ - وقد بينت معظم البلدان التي قدمت تقارير أن عنصر الرصد والتقييم أمر حاسم بالنسبة لاستراتيجيتها الشاملة لمكافحة التصحر ووفرت، لذلك السبب، موارد لتعزيز قدراتها في هذا المجال. غير أن درجة التقدم المحرز في إقامة تلك النظم تتباين بشكل كبير. كما اختلفت النتائج من بلد إلى آخر باختلاف النهج والسمات الخاصة

بالسياقات التي تتطور فيها. وقد اكتسبت بعض البلدان قدرة على إنشاء نظم رصد وتقييم دائمين؛ بينما لا تملك بلدان أخرى عملياً أي نظام قابل للتشغيل للقيام بهذه المهمة. ويتوقف الرصد والتقييم على دعم برنامج العمل الوطني. وإذا لم تتوفر الأموال لتنفيذ برنامج العمل الوطني، فإنه لا يمكن إجراء الرصد والتقييم بشكل فعال.

٥١ - وقد بينت بعض الأطراف أنها تلقت مساعدة من أجل تعزيز المؤسسات وإنماء القدرات في مجال الرصد والتقييم. وأفادت أطراف أخرى أنها حالياً بصدد جرد الأراضي والمناطق المتدهورة التي تضررت بشدة من التصحر. بينما ربطت أطراف ثالثة بين التصحر الذي تشهده ونظم الرصد وبين المؤشرات الاجتماعية كي ترصد آثار تدهور الموارد الطبيعية على رفاة المجتمعات المعتمدة على تلك الموارد.

٥٢ - وقليلة جداً هي الأطراف التي أتت على ذكر شبكة البرنامج المواضيعي الإقليمي بشأن رصد وتقييم التصحر. ويعني هذا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتشجيع هذه الشبكة وأنه سيتوجب تعبئة المزيد من الموارد لزيادة أنشطتها حتى يستطيع عدد أكبر من البلدان الاستفادة من وجودها.

٥٣ - ويتوفر بالفعل في الوقت الحاضر كم هائل من المعلومات المهمة للغاية في كثير من الأحيان، غير أن قيوداً متعددة تقف حجر عثرة في طريق تحقيق أي تقدم ذي معنى باتجاه إنشاء إطار متكامل للرصد والتقييم البيئي. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من توفر الكثير من المعلومات التي قد تفيد في مثل هذا النشاط، فإن التقنيين كثيراً ما يفتقرون إلى المهارات الضرورية لتطبيقها. ومن بين العقبات الأخرى، تباين المؤشرات المرجعية بين البلدان وحتى بين المؤسسات داخل البلد نفسه وتداخل الولايات المنوطة بالمؤسسات ذات الاختصاص في مقارنة المعلومات الطبيعية والمناخية والبيئية وتقسيم الوكالات التي تملك المعلومات إلى كيانات مستقلة وتشتت أماكن وجود البيانات وطائفة من المسائل الأخرى التي تعيق إنماء القدرات على الرصد والتقييم.

#### ياء - إمكانية حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيات وعلى

#### المعارف والدراية الفنية الملائمة

٥٤ - لم تتناول بشكل مستفيض أي من التقارير مسألة التكنولوجيات والمعارف والدراية الفنية الملائمة. بل حددت عوض ذلك عدداً من المشاريع التي تحاول أن تطبق، على نطاق أوسع، نهجاً وتكنولوجيات ثبتت فعاليتها تعالج مسألتَي التصحر وتدهور الأراضي. وأفادت بعض البلدان أنها تختبر أو تجرب بعض التكنولوجيات التي يمكنها وقف زحف التصحر. وتركز تلك التكنولوجيات عموماً على تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية خاصة في المناطق المتصحرة وعلى المحافظة على المياه وعلى بعض جوانب تحسين فعالية الزراعة الحرجية.

٥٥ - وحددت أغلب البلدان الأبحاث الزراعية باعتبارها عاملاً حاسماً في نجاح برامج عملها الوطنية؛ كما إن زيادة إنتاجية نظم الزراعة وضمان استدامة النشاط الزراعي عاملاً حاسماً بالنسبة لاستراتيجيتها ككل. وقد اهتمت بعض البلدان بشكل خاص بالري واستصلاح التربة بينما أكدت بلدان أخرى مجدداً على ضرورة التركيز على تنمية الحراثة الزراعية وتحاول بلدان ثالثة الرفع من إنتاجية ونوعية المنتجات الحرجية.

## ثالثاً - الدروس المستفادة

### ألف - الدروس المستفادة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

٥٦ - لقد اعترفت الأطراف في المنطقة اعترافاً تاماً في تقاريرها بأهمية عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وكان إدراج مكافحة التصحر وتدهور الأراضي ضمن مجموعة أنشطة مرفق البيئة العالمية نقطة تحول بالنسبة للأطراف في منطقة آسيا حيث أدركت أن برامج العمل الوطنية ليست مجرد التزامات تجاه الاتفاقية وإنما هي أيضاً لبنات في استراتيجية بيئية تحظى باعتراف دولي.

٥٧ - والتأكيد المتواصل من قبل الأطراف على صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية يبرز الأهمية التي تحظى بها النهج القائمة على المشاركة. فلم تقتصر العملية على كفل إضفاء الشرعية على برامج العمل كلما أمكن حشد الدعم من القطاعات المشاركة، بل تجاوزت ذلك إلى ضمان تحقق قدر أكبر من الشفافية.

٥٨ - وثمة قلق متنام بشأن ضمان مشاركة أصحاب مصلحة رئيسيين بقوة وتحسين نوعية انخراطهم. وبينت التقارير أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة القوية والفعالة تترتب عنه تكاليف واحتياجات تمويلية كبيرة. وما زالت استراتيجية إشراك هذه العناصر الفاعلة، في بعض البلدان، تصطدم بقيود ترتبط خصوصاً بأساليب عمل لجان التنسيق الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم تستنفذ تلك الهيئات كل سبل الاستفادة من إمكانيات المجتمع العلمي والأكاديمي لديها. وقد يفسر هذا الوضع إلى حد ما أوجه القصور التي لوحظت على مستوى بلدان المنطقة في تنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا المتعلقة بالإنداز المبكر وبالاستفادة من المعارف المحلية في أنشطة مكافحة تدهور الأراضي.

٥٩ - وقد زادت العمليات الجارية في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من الوعي ومن تعبئة مختلف أصحاب المصلحة الفاعلين في مجال الحد من التصحر. ولعل أكبر تأثير حققه برنامج العمل الوطني هو استمرار تأكيده على طبيعة العملية التكرارية. وقد دفع هذا الجانب من برنامج العمل الوطني بعض الأطراف، رغم أن ذلك يتم بصورة غير مباشرة، إلى مراجعة وإعادة تقييم أطرها التشريعية التي تنطوي على المساس بمكافحة التصحر وتتناول مسائل تدهور الأراضي. ومن النتائج الهامة التي حققتها عملية برنامج العمل الوطني أنه أتاح فرصة للبحث في تشريعات جديدة بالتعاون مع الوزارات المشاركة المكلفة بالتنفيذ.

٦٠ - وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية عمل لا يخلو من المشاق لا سيما بالنسبة للبلدان التي وضعت برامج عملها الوطنية منذ سنوات. وما تزال أطراف عديدة تواجه عقبات كأداء في تنفيذ برامج عملها الوطنية. والمشاكل التي ذُكرت متنوعة وهي ترتبط في العادة بصعوبات في تعبئة الموارد المالية (الداخلية والخارجية معاً) وعدم كفاية القدرات المؤسسية وتداخل الأطر القانونية وقلة الدعم الذي تقدمه قطاعات أخرى تعتبر ضرورية لنجاح برامج العمل الوطنية. ومن التجارب الإيجابية التي أبرزتها برامج العمل الوطنية أن الأطراف حالياً تدرك أن برنامج العمل الوطني هو عملية دينامية متكررة تتطلب الاستعراض والاستكمال بصورة دورية. وبالتالي، فإن بعض تلك البلدان قد استكملت برامج عملها الوطنية، أو هي الآن في طور استكمالها، بشكل يبرز أهم التطورات والحقائق على الأرض.

٦١- وتلقى البلدان الأقل نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية اهتماماً خاصاً ليس من قبل البلدان النامية الأطراف فحسب، بل من مجتمع المانحين برمته. فلهذه البلدان احتياجات ضخمة وظروفها البيئية في حالة يرثى لها. وبالتالي فإن المانحين والشركاء في التنمية بحاجة إلى وضع نظام مساعدات يفي بمتطلباتها ويمكن انطلاق العمل به على الفور.

٦٢- وقد تزايد الوعي بضرورة إدماج برامج العمل الوطنية في الأهداف الإنمائية للألفية وفي ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغير ذلك من استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية بشكل كبير منذ دورة الإبلاغ الثانية. ويجب تشجيع عملية الإدماج هذه باستمرار. بيد أن هناك قلقاً متزايداً من كون برامج العمل الوطنية قد ينسفها إدماجها في استراتيجيات أخرى. ويجب على بلدان في المنطقة أن تعيد التأكيد على أهمية برامج العمل الوطنية في سياق التنمية المستدامة باعتبارها أداة برمجة ووسيلة لتعبئة الموارد. ولا ينبغي إلحاقها ببعض الأولويات القطاعية، بل يجب اعتبارها وثيقة موحدة من شأنها تسهيل برمجة التدابير على مختلف القطاعات المشاركة في الحد من التصحر وفي وقف تدهور الأراضي.

٦٣- وكان الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي تطوراً محلّ ترحيب. غير أن البلدان ما تزال تواجه الصعوبات ذاتها في تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ برامج العمل. وما تزال بعض الأطراف تثير مسألة تلك البلدان المتقدمة في دعم المشاريع والبرامج الجديدة الواردة في برامج العمل الوطنية. وفي هذا السياق، تواجه بلدان المنطقة تحدياً مزدوجاً يتمثل في تعبئة موارد محلية هائلة وإقناع البلدان المتقدمة بتقديم دعم فعلي للمبادرات الرامية إلى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان الأطراف المتأثرة. وهكذا فإن التمويل المنتظر من مرفق البيئة العالمية سيكون تكملة للجهود المبذولة على دينك الصعيدين.

٦٤- ومن التطورات الحاصلة في مجال الرصد والتقييم التي يفترض أن تشجع الأطراف المتأثرة في المنطقة تنامي إمكانية الحصول على معلومات يمكن استخدامها في رصد الموارد الطبيعية وتخفيض كلفتها. كما إن تدفق المعلومات بحرية عبر الإنترنت والحصول على صور الأقمار الاصطناعية عن طريق تلك الوساطة يتيح فرصاً هائلة لتبادل المعلومات والبيانات بصورة تكاد تكون مجانية.

٦٥- والتحول تدريجياً باتجاه قدر أكبر من اللامركزية في عملية برنامج العمل الوطني ناحية أخرى ينبغي دعمها في عملية برنامج العمل الوطني. ويجب التأكيد بشدة على أهمية اللامركزية في تنفيذ برامج العمل الوطنية. فتلك العملية لا تضمن قدراً أكبر من الشفافية فحسب، وإنما تلقي بعبء مساءلة أكبر على عاتق أصحاب المصلحة الرئيسيين في التدابير المتخذة. وإطار العمل هذا يخلق القدر الضروري من الزخم لتنفيذ برامج العمل الوطنية على النحو الأكثر مردودية وفعالية. كما أن اللامركزية تعطي إحساساً بملكية برامج العمل الوطنية وهو إحساس نابع من مشاركة المجتمعات المحلية والشعبية الفعلية فيها. لكن لن يتسنى لهذه العملية أن تحقق غايتها على النحو الأمثل إلا إذا أُتخذت خطوات لتعزيز قدراتها.



## باء - الدروس المستفادة من نظام الإبلاغ

٦٦- كانت المصفوفة التحليلية المنصوص عليها في دليل المساعدة مناسبة لاستخلاص معلومات عن حالة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والتقدم المحرز على المستوى المحلي والوطني ودون الإقليمي. وسهل استخدام إطار واحد يستند إلى نفس المواضيع وضع موجز تولييفي وتحليل أولي للتقارير وتقييم النتائج التي تحققت.

٦٧- ولم تتبع بعض الأطراف البنية المقترحة في دليل المساعدة. وقد يُردّ هذا إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تباین أولويات البلدان المعنية. ومن ناحية أخرى، تعكس الثغرات في المعلومات الاختلافات بين المؤسسات المشاركة في تنفيذ مبادرات الحد من التصحر.

٦٨- والموجزات القطرية جزء هام من التقارير الوطنية. فهي حين توفر بيانات وإحصائيات تتعلق بالمؤشرات الفيزيائية الحيوية والاجتماعية - الاقتصادية، قد تمكن مؤتمر الأطراف من قياس تأثير التصحر على البيئة الطبيعية وعلى ظروف معيشة الناس في المناطق المتأثرة. بيد أن المعلومات التي تُوفّر تفاوت من حيث قيمتها ولا يمكن استخدامها في شكلها الحالي لتقييم العلاقة بين تدهور الموارد الطبيعية والرفاه الاقتصادي للبلدان. وحتى بالشكل الذي هي فيه، يتعين بالتأكيد تجميع تلك المعلومات وتعزيزها ويمكن استخدامها كأساس يُستند إليه في استكمال جولة الإبلاغ المقبلة.

٦٩- وتبقى التقارير الوطنية تقارير وصفية وليست تحليلية بحق. فقد ركزت التقارير على وصف الأنشطة التي أُنجزت عوض أن تركز على التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية خلال الفترة قيد الاستعراض. وطبيعة المعلومات المقدمة لا تسمح دائماً بتقدير الاتجاهات السائدة والعوامل المؤثرة.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠- يمكن تلخيص الاستنتاجات والتوصيات التالية من الموجز التولييفي:

- ما يزال بناء القدرات أمراً حيوياً بالنسبة لعملية اتفاقية مكافحة التصحر. وأهم المجالات لزيادة المساعدة هي مبادرات بناء القدرات لصالح النهج القائمة على المشاركة وتقوية المؤسسات وتعبئة الموارد وبخاصة التمويل من مرفق البيئة العالمية والمجال العلمي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتلقى البلدان التي لم تستطع حتى الآن تحقيق تقدم في هذا المجال مساعدةً تقنية ومالية.
- لا يزال إدماج برامج العمل الوطنية يمثل تحدياً والمناقشات التي تتناول السياسات ضرورية لكفالة توفير التمويل الكافي من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية في نهاية الأمر من قبل الشركاء في التنمية.
- إعادة التأكيد على أهمية برامج العمل الوطنية أمر لا غنى عنه حتى لا يضعف الدفع باتجاه استخدامه كأداة برمجية لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر ولتحقيق أهداف استراتيجيات التنمية الأشمل.
- دعت التقارير إلى ترشيد إجراءات التمويل وإجراءات مرفق البيئة العالمية بالخصوص. وقد يرغب مؤتمر استعراض تنفيذ الاتفاقية في معالجة هذه المسألة بغية بدء مناقشات بشأنها في مؤتمر الأطراف الثامن.

- ينبغي الاستفادة من نتائج عمليات التقييم الذاتي الوطني للقدرات بشكل أبرز في عملية اتفاقية مكافحة التصحر في إطار السعي للتنفيذ التآزري لاتفاقيات ريو على الصعيد الوطني.
- ينبغي تشجيع مناقشات السياسات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص والأنشطة الرامية إلى ذلك من أجل الاستدراك المنهجي للموارد المالية المخصصة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.
- آخذاً بعين الاعتبار للكم الهائل من المعلومات العلمية المتوفرة على "الإنترنت"، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل توصيلها إلى بلدان المنطقة عن طريق شبكات إقليمية ودون إقليمية.

-----